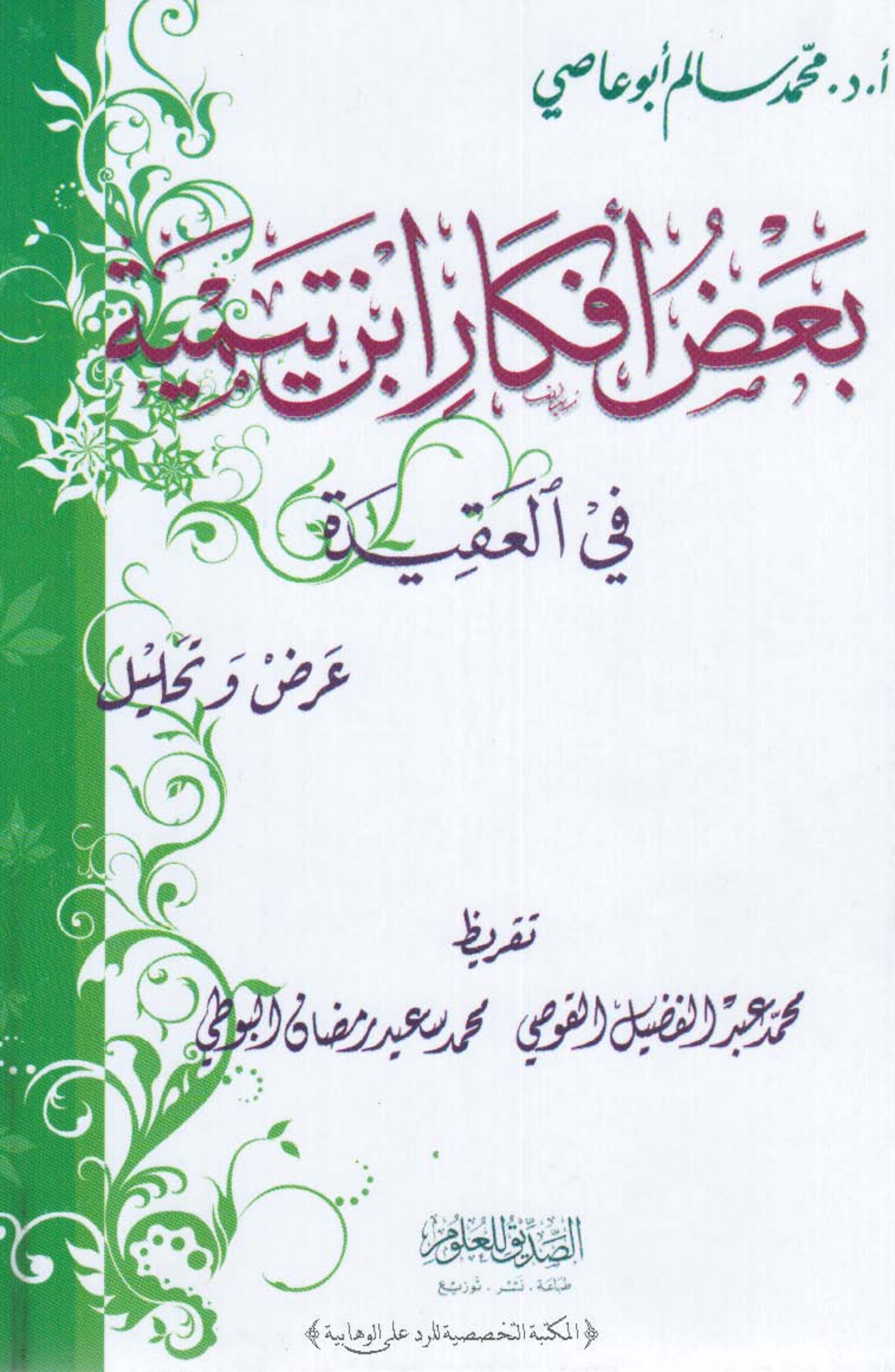

أ.د. محمّد سالم أبو عاصي
بعض أفكار ابن تيمية
في العقيدة
عرض وتحليل
تقريظ
محمّد عبد الفضيل القوصي
محمد سعيد رمضان البوطي
الصديق للعلوم
طباعة . نشر . توزيع
المكتبة التخصصية للرد على الوهابية

بسم الله الرحمن الرحيم

بعض أفكار ابن تيمية في العقيدة

عرض وتحليل



الطبعة الأولى

الخاصة بدار الصديق

١٤٣٢ هـ / ٢٠١١م

الصدّيق للعلوم - سوريا - دمشق - حلبوني - جادة ابن سينا

هاتف / فاكس: ٠٠٩٦٣ ١١ ٢٢٥٩٤٩٧ جوّال: ٠٠٩٦٣ ٩٨٨ ٢٨٨٩٣٤

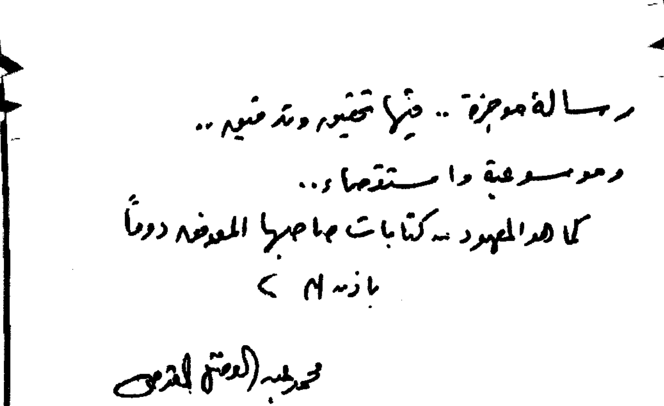
E-Mail: deraryhya@hotmail.com

بعض أفكار ابن تيمية في العقيدة

عرض وتحليل

أ. د. محمد سالم أبو عاصي

الصديق للعلوم
- دمشق -



رسالة موجزة .. فيها تحقيق وتدقيق ..

وموسوعية واستقصاء ..

كما هو المعهود من كتابات صاحبها المعروفة دوماً

[illegible]

[illegible]

٢٨/٧

وأنا أؤيد هذا البيان الذي أوجزه فضيلة

الدكتور محمد عبد الفضيل القوصي ، وأقول

مضيفاً إلى ما قال : عرفت شيئاً وغابت عنك أشياء

٢٢/١٠/٢٠١٠ محمد سعيد رمضان البوطي



مقدمة الطبعة الشامية

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيد الخلق و حبيب الحق سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، فهذه طبعة جديدة، و متميزة لبحث مناقشة ابن تيمية رحمه الله لبعض أفكاره في العقيدة الإسلامية، بعد طبعة أولى في القاهرة .

وبداية أقول: حقيقة ناصعة، لا يمكن أن تغيب إلا عن بال ذي شذوذ في عقيدته، أو ذي عصبية غلابة تحجبه عن رؤية البدهيات، و هي أن الله سبحانه وتعالى متصف بكل صفات الكمال، منزه عن كل صفات النقصان، و ذلك أخذا من دلالة العقل، و برهان النقل، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ٤٢/ ١١].

هذا هو المحور في باب الاعتقاد بعد الفراغ من إقامة الأدلة على

مطلب إثبات واجب الوجود ﷻ والمنطق العقلي يقرر بأن نضع المحور أولاً، ثم ننظر كيف نستدير الخط من حوله ثانياً.

و مما لا شك فيه أن العقيدة الإسلامية، تقوم على عمودين اثنين في إثباتها:

الدليل العقلي، و النقلي المتواتر في ثبوته، القطعي في دلالته.

ثم جملة قواعد دلالية بيانية، أخذت من تتبع كلام العرب، تكون ميزاناً علمياً محكماً في تفسير نصوص الشارع، و معرفة مدلولاتها ومقاصدها.

ومن التزم بمقتضى هذا الميزان، فهو من أهل السنة والجماعة، ومن تنكب عنه، فليس منهم، مهما علا صوته وحاول الالتصاق بالكتاب والسنة.

وهذه الحقيقة من الوضوح بمكان.

وانطلاقاً من هذه الحقيقة، فإن كثيراً من مسائل الاعتقاد التي ذكرها ابن تيمية في جل كتبه خارجة عن هذا الميزان، وقد حاول هذا البحث أن يقف عند بعضها، محللاً لها، ومناقشاً إياها ، مبيناً، أن القول بالقدم النوعي، وتسلسل العلل، وتأثير الأسباب في مسبباتها، والأخذ بظواهر النصوص، ووصف الباري ﷻ بأنه أبدى عن

بعضه، انفصالاً ذاتياً، وأن له اليدين اللتين هما اليدان، كل ذلك خارج عن منهج الكتاب والسنة، و مذهب العلماء الربانيين المحققين من هذه الأمة.

والعجيب الذي يبكي قبل أن يضحك أنك تجد القائلين بهذه المسائل، يرفعون ستار التمسك بالسلف الصالح.

ألا فليعلم الحالمون بالسلف، المتغزلون بالسلفية، أن إقامة عقيدة السلف، كان على خلاف هذه المسائل، كما هو مبين في متن هذا البحث.

وأعتقد أن كل من تحرر من ربقة التقليد، ومن سلطان العصبية المذهبية، وحب الانتصار للذات سوف يدرك من خلال هذا البحث، ومن غيره مما كتبه العلماء الربانيون، مخالفة هذه المسائل لكل من المعقول والمنقول.

وأخيراً: اللهم زدنا توحيدا لذاتك العلية، وصفاتك السنية، سبحانك لا نحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك.

وصلى الله على سيدنا محمد و سلم تسليماً كثيراً.

الدوحة ٢٥/ ١٠/ ٢٠١٠ **محمد سالم أبو عاصي**



حمداً لقيوم السماوات والأرض إله الكون، ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير.

والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيد الخلق وحبيب الحق سيدنا محمد، وعلى آله أجمعين اللهم جنبني مزالق الردى، واهدني بفيض من نورك إلى الحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

وبعد: فإن حديثي في هذا البحث عن بعض أفكار ابن تيمية رحمه الله في العقيدة الإسلامية، سيتناول بتوفيق الله المسائل التالية:

أولاً: من هم أهل السنة، وما المنهج المتبع لاستحقاق هذا الوصف؟

ثانياً: ما المنهج الذي ألزم ابن تيمية نفسه به، وسار عليه فيما انتهى إليه من مسائل العقيدة.

ثالثاً: نموذج من تطبيقات هذا المنهج ومناقشته.



[من هم أهل السنة]

ولنبدأ بأولى هذه المسائل في بيان من هم أهل السنة. وما منهجهم العلمي لاستحقاق هذا الوصف؟

أورد محقق كتاب «إشارات المرام من عبارات الإمام» للعلامة البياضي نقلاً عن التاج ابن السبكي رحم الله الجميع ما نصه: «إذا أطلق أهل السنة والجماعة، فالمراد بهم الأشاعرة والماتريدية».

قال ابن السبكي في شرح عقيدة ابن الحاجب: «اعلم أن أهل السنة والجماعة كلهم قد اتفقوا على معتقد واحد فيما يجب ويجوز ويستحيل، وإن اختلفوا في الطرق والمبادئ الموصلة، وبالجملة فهم بالاستقراء ثلاث طوائف:

الأولى: أهل الحديث، ومعتمد مبادئهم الأدلة السمعية (الكتاب والسنة والإجماع).

الثانية: أهل النظر العقلي، وهم الأشعرية والحنفية (الماتريدية).

وشيخ الأشعرية الإمام، أبو الحسن الأشعري، وشيخ الماتريدية

الإمام أبو منصور الماتريدي. وهم متفقون في المبادئ العقلية في كل مطلب يتوقف السمع عليه، وفي المبادئ السمعية فيما يدرك العقل جوازه فقط، والعقلية والسمعية في غيرها، واتفقوا في جميع المطالب الإعتقادية إلا في مسائل.

الثالثة: أهل الوجدان والكشف، وهم الصوفية، ومبادئهم مبادئ أهل النظر والحديث في البداية، والكشف والإلهام في النهاية»[1].

(١) ينظر: إشارات المرام ص (٣٩٨).

[نظرة تاريخية لنشأة عقيدة أهل السنة والجماعة]

ونحن نقول على أعقاب هذا الكلام.

أولاً: اسم أهل السنة والجماعة أطلق في التاريخ على ما يعتقده أهل الحديث ومعهم الفقهاء في مسائل أصول الدين موروثة لهم من جيل التابعين الذين ورثوها عن الصحابة رضوان الله عليهم.

ثانياً: كان جمهور أهل السنة والجماعة من علماء الحديث والتفسير والفقه، منصرفين إلى علومهم، معرضين عن ضجيج الفرق الإسلامية الشاردة عن الحق، مبتعدين عن خصوماتهم، حتى غدت عقيدة أهل السنة والجماعة مغمورة ومحجوبة في ضجيج تلك الفرق والصراعات ما بينها. فلما قيض الله من الإمام الأشعري نصيراً للحق الذي كان عليه سواد الأمة الإسلامية، وفي مقدمتهم المحدثون والمفسرون والفقهاء، أحدق به أهل الحق، واتخذوا منه نصيراً للحق الذي ورثوه من أصحاب رسول الله ﷺ، بعد أن كانوا مبتعدين عن ساحات الخصومات العقائدية، وامتدت جسور التواصل بينه وبين فقهاء المذاهب، واشتدت آصرتهم به، وساروا على نهجه الذي كان

هو نهجهم من قبله ولكن دون رسم وبيان وإعلان[1].

وفي بيان ذلك يقول مولانا المحدث والفقيه الناقد المحقق الأورع، الشيخ سلامة العزامي في كتابه الماتع «البراهين الساطعة في رد بعض البدع الشائعة» ما نصه: «ولما تمادى الابتداع وتتابع المبتدعون، خلف سوء لسلف شر، وبالغوا في الجدل وصنفوا في بدعهم المصنفات، وشغبوا فيها، وهوشوا على الضعفاء، شمر أهل السنة والجماعة عن سواعدهم في الجهاد بالألسنة والأقلام في تبيين أصول الدين، وكان من المبرزين في ذلك إماما الهدى أبو الحسن الأشعري، وأبو منصور الماتريدي، وجهابذة أتباعهما، إتباعاً للسلف الصالح من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين، وهؤلاء الأشعرية والماتريدية هم جماعة الأمة من الحنفية والمالكية والشافعية، والحنابلة الذين لم يخرجوا عن متابعة إمامهم رضي الله عنه»[2].

ثالثاً: ظهر بعد وفاة الإمام الأشعري بعض المتطرفين، وأكثرهم من

---

(١) ينظر: مقدمة الإمام العلامة الشيخ محمد زاهد الكوثري، كتاب تبيين كذب المفتري ص (٩-١٧).

(٢) ينظر: البراهين الساطعة ص (١٧١).

الحنابلة، ساقهم الجهل وحملتهم العصبية على مخالفة أصول مذهبهم أولاً، فخرجوا من إجماع جمهرة المسلمين أهل السنة والجماعة، لاسيما في آيات الصفات، ثم إنهم ناصبوا أبا الحسن الأشعري العداء، وسموا أنفسهم ترويجاً بشبهاتهم وستراً لغلوهم وتطرفهم بأنصار السلف.

ومن أبرز ما يدل على تخبطهم ومخالفتهم للسلف، أن أبا الحسن الأشعري، كان واحداً من عيون السلف، وأن أياً من أقطاب السلف ورجاله الذين كانوا في عصره، لم يخالفه في شيء مما ذهب إليه، بل وجدوا فيه نصيراً للحق الذي كانوا متمسكين به، داعياً إلى الاهتداء بالكتاب والسنة، ونبذ كل ما يخالفهما في الرأي فضلاً عن أن يناصبه العداء.. إذن فوقوف هؤلاء الذين جاؤوا من بعده موقف العداء منه، إنما هو في الحقيقة مخاصمة ومعاداة لكل أولئك الذين اتبعوه، ووقفوا منه موقف الاغتباط والتأييد من أئمة الحديث والتفسير والمذاهب الفقهية، ومنهم الحنابلة.

وهل السلف الصالح إلا أولئك الرجال؟

وقد انبرى للرد عليهم والكشف عن جنوحهم عن نهج السلف وضوابط الكتاب والسنة، كثير من أئمة الدين وأنصار السنة، ولعل خير من كتب في الرد عليهم والدفاع عن إمام أهل السنة الإمام

الأشعري الإمامُ ابن عساكر رحمه الله وذلك في كتابه «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام الأشعري».

وننتهي من هذا كله إلى أن الإمام الأشعري لم يبتدع لنفسه مذهباً ولا معتقداً جديداً، بل معتقده، هو وأتباعه هو ما يعتقده أهل الحديث والفقهاء والمفسرين في مسائل أصول الدين، وأن عمله كان محصوراً في أمرين اثنين:

الأول: إزاحة الركام الناشئ من ظهور تلك الفرق بخصوماتها ومجادلاتها عن عقيدة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجمهرة المسلمين من بعدهم، وإبرازها جلية أمام الأنظار.

الثاني: تبيينه للناس ضرورة إتباع ما عليه المسلمين منذ عصر النبوة مدعوماً بنصوص الكتاب والسنة. ومن هنا انطوى جمهور المسلمين إلا من شذ تحت لواء هذا الإمام أبي الحسن الأشعري والإمام أبي منصور الماتريدي، وعرفت الأشاعرة والماتريدية باسم أهل السنة والجماعة [1].

(١) ينظر: بحث شيخنا العلامة البوطي عن الإمام الأشعري ص (١٥).

[هل الأشاعرة
فرقة خارجة عن معتقد أهل السنة والجماعة]

وبعد هذا كله، ففي الناس من يصر على أن الأشاعرة فرقة خارجة عن معتقد أهل السنة والجماعة، نظراً إلى أن أصولها الاعتقادية من وجهة نظر هؤلاء مخالفة لمذهب السلف الصالح.

إنَّ أي إنسان يستطيع أن يطرح أي دعوى مخالفة للواقع والعلم، بهذه الطريقة من التجاهل للحجة والبرهان، ولكن من البدهي أنه لا يستطيع أن يلزم بها أحداً من العقلاء.

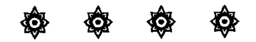
ما الذي قدّمه أصحاب هذه الدعوى من البراهين العلمية، على أن الإمام الأشعري كان صاحب فرقة خارجة عن معتقد أهل السنة؟

إن أدق ما قدموه من برهان على هذه الدعوى، هو أن الأشاعرة استمدوا عقيدتهم من غير السنة. ومن ثم قالوا بمسائل في باب الاعتقاد تخالف ما كان عليه الصحابة، والتابعون وتابعوهم.

ونحن نلجأ إلى الميزان العلمي المحكم في حق كل من المدعين نسبتهم إلى دائرة أهل السنة والجماعة، وهو عرض أصول كل منهم على كتاب

الله ﷻ وسنة رسوله ﷺ طبق ما تقتضيه أصول الدلالات اللغوية، وكليات المبادئ الاعتقادية المجمع عليها، فما شهدت له نصوص الشرع فهو المقبول، وما حكمت عليه أصول الشرع بالرد فهو المردود.

والسبيل إلى إبراز الانصاف بهذا الوصف «أهل السنة والجماعة» هو أن نستعرض أصول الأشاعرة والماتردية على الميزان العلمي المحكم، فما كان مستمداً منه موافقاً له، فأصحابه هم الجديرون بهذا الوصف.



[أصول الأشاعرة في العقيدة]

وهذا يجرنا إلى الكلام على أصول الأشاعرة الكلية، وهي قسمان:

قسم يرجع إلى المنهج العلمي المتبع لديهم.

وقسم آخر يرجع إلى نفس مسائل الاعتقاد.

فمما يرجع إلى المنهج «جمعهم بين العقل والنقل» وبيان ذلك في نقاط:

الأولى: دور العقل أمام مصدري القرآن والسنة، يتمثل في الكشف عن أنه كلام الله ﷻ، وأن محمداً رسول الله ﷺ، وذلك من جهة أن صحة النقل متوقفة على صدق المُخْبِرْ، وصدقه متوقف على ثبوت نبوته، المتوقفة بدورها على المعجزة، المتوقفة على العقل لا النقل، وإلا لتوقف النقل على النقل، وهو دور فاسد.

الثانية: ثم يتمثل دور العقل بعد الخطوة الأولى في إدراك مضامين النص وتجلية الغوامض منه، وإزاحة غواشي اللبس عنه، كما يتمثل في دعم كل ما قرره بيان الله ﷻ أو سنة رسوله ﷺ بالبراهين العقلية.

الثالثة: إذا وصل العقل إلى حده الذي لا يتأتى له تجاوزه، ولا

يتمكن فيما وراءه، كان لابد بحكم من العقل ذاته أن يستسلم للخبر الصادق، الذي من شأن العقل أن يثق به.

الرابعة: الخبر الصادق الذي من شأن العقل أن يثق به، هو الوحي الإلهي، فإذا تلقى العقل أنباء الوحي الإلهي تكشف له ما تنطوي عليه من عيوب الماضي والمستقبل، وأصبح دور العقل، والحالة هذه العمل على إدراك ما تضمنه الوحي عن طريق ضوابط اللغة وأصول الشرع.

الخامسة: الإجماع معقود على أن صحيح المنقول متفق دائما مع صريح المعقول.

وهذه العلاقة بين العقل والنقل ـ علاقة التكامل والتآخي، ومن ثم فمن جرؤ على إهدار العقل وإغفاله بالكلية سقط معه الكلام وتردى بداهة في الدور الفاسد، ومن تجاسر على إهمال النص وإطراحه بالكلية، فيوشك أن يخلع ربقةَ الإسلام، ولَـمَا كان مؤمناً بسيد الأنام سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام، وما أنزل عليه من ربه سبحانه وتعالى.

هذا، ولن تجد في قلب الحقائق أوغل من المكابرة والمخاصمة للمنهج العلمي ومنطق العقل من ذلك الذي ينادي بأن الأشاعرة

يقولون بالمنافاة بين العقل والنقل، وأنهم يقدمون العقل على النقل. سبحانك. هذا بهتان عظيم.

۞ ۞ ۞ ۞

ومن أصولهم المنهجية كذلك أن ثبوت العقائد، إنما يقوم على قواطع الأدلة، ومن ثم لا يقطعون فيما لا قطع فيه.

وبيان ذلك أن قيام العقيدة على قواطع الأدلة حقيقة علمية قبل كل شيء، دلت عليها أوليات الأدلة العقلية التي لا يمكن أن يقع فيها خلف.

من تلك الأدلة:

١ - ما أجمع عليه العقلاء كافة من أن المقدمات الظنية إنما تولد أمراً ظنياً، أما الحقيقة العلمية القطعية فلا تتأتى إلا من مقدمات وأدلة قطعية.

٢ - العقيدة الحقة لا تتصور إلا بانعقاد القلب عليها انعقاداً جازماً مطابقاً للواقع حسبما يفهم عنوانها اللغوي ذاته، فضلاً عن معناه العرفي المتفق عليه من قبل الجميع.



[مكانة خبر الآحاد في العقيدة]

وبناءً على هذا، نقول: إن الدليل الظني كأخبار الآحاد، لا يمكن أن يكون وحده سنداً لمبدأ من المبادئ الاعتقادية التي كلفنا الله الجزم بها، وذلك من قِبَلِ أن خبر الواحد محتمل لا محالة احتمالاً ينافي الجزم، وينافي اليقين، وقد يكون مضمونه مطابقاً للواقع بالفعل، وقد لا يكون كذلك، فكيف يتأتى بمثله عقيدة أياً كانت تلك العقيدة، حتى لو لم تكن من عقائد الدين أصلاً، بأن كانت من الحقائق العلمية أو الكونية، أو غيرها مما ليس له مدخل فيما يجب على المرء اعتقاده.

❁ ❁ ❁ ❁

بقي أن ننظر في قول بعض المتمجهدين: إن كلاً من العقيدة الجازمة والأحكام الفرعية الاجتهادية يصح أن يقوم على الدليل الظني كأخبار الآحاد.

وشبهته في هذا أن الواحد من رسل رسول الله ﷺ كان يبلغ الناس عن رسول الله ﷺ مسائل العقيدة كما يبلغهم الأحكام الفرعية.

والجواب ـ كما ذكره الإمام الغزالي وغيره ـ أن هؤلاء الرسل لم يكونوا ليبلغوا الناس شيئاً من أمور العقيدة عن رسول الله ﷺ حتى يتصور الناس صدق الرسول فيما أخبر وبلغ، وإلا فما الذي يحملهم على تصديقه، وهم لم يصدقوا رسالة الرسول بعد!.

ثم يقول الغزالي: «... وأما أصل الرسالة والإيمان، وإعلام النبوة فلا ـ أي فلا يقوم على خبر الآحاد ـ إذ كيف يقول رسول رسول الله ﷺ قد أوجب عليكم الرسول تصديقي، وهم لم يعرفوا بعد رسالته؟ أما بعد التصديق فيمكن الإصغاء إلى رسله بإيجابه الإصغاء إليهم».

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن من يؤمن بالله بناء على خبر آحاد مظنون وصل إليه، لا يقيم إيمانه في الحقيقة على دليل ذلك الخبر وحده، بل هو يقيم إيمانه على مجموعة أدلة عقلية بدهية تورثه القطع واليقين، ولم يكن الخبر الذي جاءه إلا منبهاً له إلى هذه الأدلة، كما ذكر ذلك العلامة الإيجي في المواقف وغيره.

ومحال أن يقيم العاقل من قلبه عقيدة جازمة على مجرد خبر ظني

عن أمر لم يلمسه ولم يشاهده، ولم ينبه إلى أي دليل يقيني عليه[1].

إذا فقد ثبت في منهجية أهل السنة والجماعة أن المبادئ الاعتقادية التي كلفنا الله الجزم بها لا يمكن أن تقوم على أدلة ظنية كمجرد خبر الآحاد، بل لابد لها من الاعتماد على مقدمات يقينية كالخبر المتواتر والأدلة العقلية.

وصفوة القول: أن أهل السنة والجماعة (الأشاعرة والماتريدية) لا تجد لهم أصلاً اعتمدوه مخالفاً لقاطع من الشرع أو العقل، ولم يقطعوا بشيء لم يقطع به الشرع أو العقل.

۞ ۞ ۞ ۞

هذا فيما يتعلق بالقسم الأول من حيث المنهج، أما القسم الآخر فهو المتعلق بالمسائل الاعتقادية، ومنه ما يلي:

١ - الله ﷻ وحده لا شريك معه، خالق كل شيء غيره، وأنه لم يزل وحده، ولا شيء غيره معه، ثم خلق الأشياء وفق مشيئته وإرادته، وبهذا تميزوا عن الفلاسفة القائلين من أن الأشياء حادثة بالعين والجزئيات، ولكنها قديمة بالنوع وسلسلة التوالدات.

---

(١) ينظر: اللامذهبية لشيخنا العلامة الرباني البوطي ص (١١٩-١٢٠).

٢- الله ﷻ متصف بكل صفات الكمال، ومنزه عن جميع صفات النقصان، إذ أن ألوهيته تستلزم اتصافه بالكمال المطلق لزوماً بيناً بالمعنى الأخص. ومن ثم خالفوا المجسمة والمشبهة عندما شبهوا الله تعالى من حيث الذات بالمخلوقات، فأثبتوا لله حداً وجهةً، وحلول حوادث في ذاته أفعالاً وصفات.

٣- طريقة أهل السنة في النصوص المتشابهة:

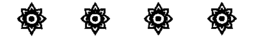
التفويض (التأويل الإجمالي) انطلاقاً من أن سلف الأمة كانوا مؤولين تأويلاً إجمالياً لمتشابه الصفات، أو التأويل التفصيلي.

فأهل السنة جازمون باتفاق كل من السلف والخلف على صرف متشابه الصفات عن ظاهره الموهم للتشبيه.

٤- الله ﷻ يخلق الآثار والنتائج التي نشاهدها عند اقتران وتلاقي ما نسميه أسباباً ومسببات، ومن ثم خالف أهل السنة والجماعة، من ادعى وجود قوى مودعة فعالة موجدة بذاتها، بعد أن خلقها الله، وأثبتوا احتياج الجميع دائماً في كل لحظة من لحظات الوجود إلى إمداد الله له بالوجود بتعلق قدرته به على وفق الإرادة والعلم.

وبعد، تلك هي أبرز أصول أهل السنة والجماعة المتفق عليها، بل التي لا مجال للاختلاف فيها، عند من التزم بإتباع النصوص الثابتة وروداً، والبينة دلالة، ولولا خوف الإطالة، والشرود عما نحن فيه من بيان هذه الأصول على وجه الإيجاز، لفصلنا القول في بيان أدلتها، ووجه دلالة هذه الأدلة عليها.

ولا ريب أن صحة تلك الأصول والمعتقدات، وبطلان ما يخالفها من الشذوذات والانحرافات، لم يتجليا إلا على الميزان المحكم من كتاب الله ﷻ وسنة رسوله ﷺ، والمنهج العلمي الجامع لتفسير النصوص.



[أصول الإمام ابن تيمية في العقيدة]

ما المنهج الذي ألزم ابن تيمية نفسه به وسار عليه فيما انتهى إليه من مسائل الاعتقاد؟

بوسعنا أن نستخلص المنهج الذي ألزم ابن تيمية به نفسه، مما دونه في كتبه، الفتاوى، منهاج السنة، درء تعارض العقل والنقل، نقض مراتب الإجماع لابن حزم، وغيرها، ونلخصه فيما يلي:

أولاً: الأخذ بظواهر النصوص في باب الاعتقاد، واعتقاد أنها هي المرادة. وقد عبر عن مبدئه هذا بقوله في «مجموع الفتاوى»:

«ومن قال إن ظاهر شيء من أسمائه وصفاته غير مراد فقد أخطأ، لأنه ما من اسم يُسمى الله تعالى به إلا والظاهر الذي يستحقه المخلوق غير مراد، فكأن قول هذا القائل يقتضي أن يكون جميع أسمائه وصفاته، قد أريد بها ما يخالف ظاهره ولا يخفى ما في هذا الكلام من الفساد»[1].

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٥٧).

ونبه إلى أن بعض النفاة يستخدمون الألفاظ المعروفة في غير معانيها، فيصرفونها عن حقيقتها، ومن هذه الألفاظ لفظة (الظاهر) فيجعلون ظواهر النصوص غير مرادة، لأنهما تقتضي -بزعمهم- التجسيم والتشبيه[1].

ثم إن منهجه القاضي بتفسير الألفاظ الواردة في القرآن والسنة في باب الاعتقاد بظاهرها الحقيقي وعدم الشرود بها إلى المعاني المجازية، أوجب في نظره رفض التأويل المحدث عند المتأخرين.

وفي بيان ذلك يقول:

«أما التأويل بمعنى صرف اللفظ عن مفهومه إلى غير مفهومه، لم يكن المراد بلفظ التأويل في كلام السلف، وكان السلف ينكرون التأويلات التي تخرج الكلام عن مراد الله ﷻ ورسوله ﷺ، التي هي نوع من تحريف الكلم عن مواضعه، فكانوا ينكرون التأويل الباطل الذي هو التفسير الباطل»[2].

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٣/ ١٧٥)، والتفوى الحموية ص (١٠٦-١٠٧).

(٢) الصفدية (١/ ٢٩١).

ثانياً: وصف الله ﷻ بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ، لا يتجاوز القرآن والحديث، ويتبع في ذلك سبيل السلف الماضين، وأهل العلم والإيمان. والمعاني المفهومة من الكتاب والسنة لا ترد بالشبهات فيكون من باب تحريف الكلم عن مواضعه[1].

ثالثاً: يرى ابن تيمية أن الصفات الفعلية حادثة، وتقوم بذات الله، ومن ثم يقول: بقيام الحوادثِ بذات الرب ﷻ.

يقول في كتابه «الموافقة» ما نصه:

«فمن أين في القرآن ما يدل دلالة ظاهرة على أن كل متحرك محدث أو ممكن، وأن الحركة لا تقوم إلا بحادث أو ممكن، وأن ما قامت به الحوادث لم يخل منها، وأن ما لا يخلو من الحوادث فهو به حادث»[2].

وقال في «منهاج السنة» ما نصه:

«فإنا نقول إنه يتحرك وتقوم به الحوادث والأعراض، فما الدليل

(١) الإكليل ص (٢٨).

(٢) ينظر: موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول (١/ ٦٤).

على بطلان قولنا؟»[1].

ومعنى قوله: (قيام الحوادث بذات الله) هو أنه يعتقد أن الله ﷻ تقوم به الحركة والسكون وأنه متصف بالحركة والسكون الحادثين، وشبه ذلك.

رابعاً: قوله بالقدم النوعي للعالم، ودفاعه عن القائلين به.

يقول تعليقاً على قول ابن حزم: (أن الله تعالى لم يزل وحده، ولا شيء غيره معه)، ما نصه:

«هذه العبارة، ليست في كتاب الله، ولا تنسب إلى رسول الله ﷺ، ولا نعرف هذه العبارة عن الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين»[2].

خامساً: جنوحه رحمه الله إلى رأي الفلاسفة الإسلاميين والمعتزلة في أن الأشياء تكمن فيها قوى ذاتية أودعها الله فيها.

يقول في رسالته «الرد على المناطقة»:

«فنعلم أن في النار قوة تقتضي التسخين، وفي الماء قوة تقتضي

(١) ينظر: منهاج السنة (١/ ٢١٠).

(٢) ينظر: نقد مراتب الإجماع ص (١٦٨-١٧٠).

التبريد، وكذلك في العين قوة تقتضي الإبصار، وفي اللسان قوة تقتضي الذوق»[1].

ويقول: «ومن الناس من ينكر القوى والطبائع، كما هو قول أبي الحسن ومن اتبعه من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم. وهؤلاء المنكرون للقوى والطبائع ينكرون الأسباب أيضاً، ويقولون إن الله ليفعل عندها لا بها، فيقولون إن الله لا يشبع بالخبز ولا يروى بالماء، ولا ينبت الزرع بالماء، بل ليفعل عنده لا به، وهؤلاء خالفوا الكتاب والسنة وإجماع السلف، مع مخالفة صريح العقل...»[2].

وبعد، فهذه طائفة من أصول ابن تيمية في باب الاعتقاد، اقتصرنا عليها لارتباطها بنسيج البحث.

❁ ❁ ❁ ❁

وقبل أن ننهي الحديث عن هذه المسألة، أعني أصول ابن تيمية أو منهجه الذي سار عليه، لابد أن أنبه على أن هذا المنهج الذي تم

---

(١) المرجع المذكور.

(٢) مجموع الفتاوى (٩/ ٢٨٧).

عرضه لابن تيمية، منه ما يتعلق بالمنهج، ومنه ما يتعلق بالمسائل الاعتقادية.

والمهم أن نعود بعد هذا، إلى مدار بحثنا وأصل موضوعنا، فنذكر أبرز الأمثلة والنماذج التطبيقية التي ذهب إليها ابن تيمية اعتماداً على منهجه العلمي الذي اتخذه لنفسه وسار عليه في مسائل الاعتقاد، لنرى أهو في هذا معتصم بالنصوص ودلالاتها، وكليات الاعتقاد المجمع عليها أم مخالف، وثمرة ذلك إن كان متمسكاً بنصوص الشرع فهو من أجلّ أهل السنة والجماعة، وإن كان مخالفاً فليس منهم مهما ألصقته شيعته بالسلف الصالح.

ومن أبرز الأمثلة، ما سبق أن أوضحناه أن ابن تيمية، يرى وجوب الأخذ بظواهر النصوص في باب الاعتقاد. فلفظ اليد، والقدم، والوجه، والنزول، والاستواء بالنسبة لله على ظاهرها ولكن بمعان تليق بذاته الكريمة.

فابن تيمية يثبت المعنى الظاهر، وينفي الكيف، هذا هو حجر الزاوية في معتقده في هذه المسألة، إذ الظاهر في نظره هو اللائق بالله

حقيقة دون المجاز، فالمراد باليد يد حقيقة تأخـذ وتتـصرف وتقـبض وتبسط، وكذلك المراد بالأصابع أصابع حقيقة يأخذ الله بها ما أراد من خلقه، وكذلك العين، وهكذا بقية الصفات.

وابن تيمية في تصوره هذا معتصم بأصلين:

أحدهما: إثبات كل ما جاء في القرآن والسنة لا يؤوله ولا يخرجه عن ظاهره ولا يفكر فيه على أنه مستحيل عقلي في ظاهره، يخضعه لحكم العقل، حتى يكون موائماً له متلاقياً معه.

ثانيهما: تقرير أن ظاهر القرآن والسنة لا يقتضي التشبيه أو التجسيم، لأن ما يثبت لله سبحانه وتعالى بنصهما ليس من جنس ما يثبت للحوادث، بل إنهما يثبتان صفاتاً وأحوالاً تليق بذاته الكريمة.

وهذا القانون الذي ذكره ابن تيمية من الأخذ بظواهر النصوص، ينكره أهل السنة والجماعة، الذين يطيب لأتباع ابن تيمية الآن نعتهم بالمبتدعة والمعطلة.



[منهج أهل السنة بالنصوص المتشابهة]

ولابد أن نعود إلى ما ذكرناه إجمالاً من مقولة أهل السنة والجماعة في مسألة النصوص المتشابهة، وأنها دائرة بين التفويض (التأويل الإجمالي)، وبين التأويل التفصيلي.

وبيان ذلك في النقاط التالية:

١ - تحرير المقصد من الصفات الخبرية:

«وهي صفات ذات خصيصتين:

أولاهما: أن العقل لا يوجب اتصافه بشيء منها، بمعنى أنه لا تتوقف ألبته عند العقل على ثبوت شيء من تلك الصفات الإلهية سبحانه وتعالى، فيخرج عن هذه النسبة الصفات الواجبة له تعالى عقلاً، مثل القدرة والإرادة، والعلم والحياة.

ثانيهما: إننا لا نعلم من حقائقهما اللغوية إلا أبعاضاً أو أغراضاً جسمانية أو وجدانية نفسية محدثة لا يليق قيامها بالرب ﷻ، فيخرج عن هذه النسبة كذلك ما لا تفهم منه تلك المظاهر الجسمانية

والأعراض النفسية كبعض صفات أفعاله من نحو كونه خالقاً ورازقاً وغفاراً، مثلاً. كما يخرج عنها ما يعقل من حقائقها ما لا يختص بتلك المظاهر والأعراض المحدثة، كالسمع والبصر والكلام ومن أمثلتها كما ذكرنا: الآيات التي تثبت لله وجهاً، ويداً، وعيناً ومجيئاً... إلخ.

وطريقة أهل السنة والجماعةرحمهم الله في الآيات المتضمنة لهذا النوع من صفات الرب تعالى:

أنهم يتفقون أولاً على صرف جميع هذه الألفاظ عن حقائقها اللغوية والموهمة ما لا يليق بكماله سبحانه من الأبعاض والأعراض.

ثم إنهم يفصلون هذه الظواهر بعد هذا بين ما لا يبقى له بعد الصرف عن حقيقته المستحيلة في بادئ النظر ودقيقه معاً غير تأويل واحد، وما يبقى له في بادئ النظر بعد ذلك الصرف عن المحال أكثر من تأويل، فإذا لم يبق للفظ بعد صرفه عن حقيقته اللغوية المحالة، غير تأويل واحد لا يحتمل في العقل بعد بادئ النظر وإمعانه في السياق وغيره من القرائن الخارجية المناسبة للمقام إرادة غيره أخذوا

فيه بهذا التأويل، وذلك كلفظ «مع» من نحو قوله تعالى:

﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾ [الحديد: ٥٧/ ٤]

وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ ﴾ [النحل: ١٦/ ١٢٨].

فإنه لا يبقى بعد صرف المعية في اللفظ الكريم عن حقيقتها المستحيلة التي هي المصاحبة بالذات، لا يبقى لها إلا تأويل واحد هو: الحمل على المصاحبة بالعلم والإحاطة بالنسبة للمعية العامة، كما في الآية الأولى ونحوها.

والرعاية والنصر بالنسبة للمعية الخاصة كما في الآية الثانية وأمثالها.

ويكون هذا الحمل على سبيل الاستعارة التمثيلية أو المجاز المرسل كما قاله العلامة الآلوسي وغيره[1].

أما إذا بقي للفظ في بادئ النظر بعد صرفه عن ظاهره المحال أكثر من تأويل، فالمحكي عن أهل السنة والجماعة رحمهم الله فيه على الجملة قولان فصلهما الإمام النووي رحمه الله في شرح حديث الرؤية الطويل من صحيح مسلم، فقال:

«اعلم أن لأهل العلم في أحاديث الصفات قولين:

---

(١) ينظر: روح المعاني (٢٧/ ١٦٨).

أحدهما: وهو مذهب معظم السلف أو كلهم أنه لا يتكلم في معناها، بل يقولون: يجب علينا أن نؤمن بها ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله تعالى وعظمته، مع اعتقادنا الجازم أن الله تعالى ليس كمثله شيء، وأنه منزه عن التجسيم والانتقال والتحيز في جهة، وعن سائر صفات المخلوق، وهذا القول هو مذهب جماعة من المتكلمين، واختاره جماعة من محققيهم، وهو أسلم.

والقول الثاني: هو مذهب معظم المتكلمين أنها تؤول على ما يليق بها على حسب مواقعها، وإنما يسوغ تأويلها لمن كان من أهله، بأن يكون عارفاً بلسان العرب وقواعد الأصول والفروع ذا رياضة في العلم»[1].

فتلخص من هذا النقل أن القوم يفترقون في مثل هذا إلى فرقتين:

أولهما: أهل التفويض أو المفوضة.

والأخرى أهل التأويل أو المؤولة.

۞ ۞ ۞ ۞

---

(١) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٣/ ٩)، والدخيل لشيخنا العلامة إبراهيم خليفة ص (١٥٦).

٢- طريقة أهل التفويض، وهو مذهب السلف، تنزيه الرب سبحانه وتعالى عن حقيقة تلك الظواهر المستحيلة، وهذا هو نفسه شأن المؤولة في ذلك التنزيه. ثم بعد ذلك يفوض المفوضة اللفظ والمعنى معاً، ويؤول المؤولة تأويلاً تفصيلياً طبق قواعد اللغة ودلالاتها.

فالمصير إلى أي من هذين الطريقين لا يخلوا من تأويل، إلا أنه إجمالي في الأول وتفصيلي في الثاني والحجة الملزمة في حق كل من السلف والخلف هي ما تقتضيه أصول الدلالات اللغوية وكليات المبادئ الاعتقادية المجمع عليها.

وما من ريب أن كلاً من طريقة أهل التفويض، وطريق أهل التأويل التفصيلي طريقان لمذهب واحد لأهل السنة والجماعة، وهو تنزيه الله عن مشابهة الحوادث، انطلاقاً من قول الله المحكم:

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ٤٢/ ١١].

❁ ❁ ❁ ❁

٣- التأويل التفصيلي ليس وقفاً على الخلف، كما يتوهم الجاهلون:

وبيان ذلك أن قول علماء أصول الدين، بأن التفويض هو مذهب

السلف، والتأويل التفصيلي مذهب الخلف، هذا على المجموع لا الجميع، بدليل ما ورد عن بعض أعيان السلف أنه أوَّل بعض الآيات والأحاديث، وكذا فيما يتعلق بالخلف، فإن منهم من التزم طريق التفويض.



[منهج ابن تيمية بالنصوص المتشابهة]

أما ابن تيمية فقد أثبت كما ذكرنا عنه ظواهر معاني الصفات الخبرية لله تعالى، وبناء على ذلك فقد اعتقد أن معاني الصفات الخبرية كلها مفهومة، وكيفيتها غير معقولة، إذ تعقل الكيفية فرع العلم بكيفية الذات وحقيقتها، فيجب أن يوصف الله ﷻ بما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف، ولا تمثيل، فمن نفى حقيقة الاستواء فهو معطل، ومن أثبتها فهو منزه عن التشبيه.

ونحن نبدأ في مناقشة مقولة ابن تيمية هذه، فنقول:

١ - ما معنى كلمة «على ظاهرها» في كلامه؟

والجواب: إن كان ابن تيمية يقصد من كلمة (ظاهرها) إمرارها كما جاءت بلا تغيير فيها ـ فمثلاً: نحن نعلم أن قوله ﷻ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٢٠/ ٥] دليل على أمر ما ـ فهذا المعنى صحيح، ومن ثم فلم يكن السلف يقولون: إن المراد من الاستواء هنا الجلوس ولا غير الجلوس، أي لم يكونوا يتكلمون بهذا التفصيل مع التزامهم

بالأصل الكلي، وهو نفي جميع صفات التجسيم ومشابهة الخلق إجمالاً انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ٤٢/ ١١].

وأما المعنى الثاني المحتمل لكلمة (ظاهرها) فهو معانيها اللغوية، ومعناه في آية الاستواء: الجلوس والاستقرار، وفي اليد: الجارحة، وهذا المعنى باطل عقلاً ونقلاً، لأنه يستلزم التشبيه، بل قل هو التشبيه بعينه.

وبالنظر في كلام الشيخ هنا، وفي مواضيع أخرى من مثل قوله واصفاً مذهب السلف من وجهة نظره:

يقولون ـ أي السلف ـ : نحن نثبت لله ما أثبته لنفسه من استوائه على عرشه على هيئة لا يعلمها إلا هو، وكيفية لا يعلمها إلا هو... يتبين أنه قاصد للمعنى الثاني دون الأول.

٢- ثم إن هذه الألفاظ (اليد، الوجه، ... وضعت في أصل معناها لهذه المعاني الحسية).

ولا تطلق على وجه الحقيقة على سواها، وإذا أطلقت على غيرها، سواء أكان معلوماً أم مجهولاً، فإنها قد استعملت في غير معناها؛ ولا تكون بحال من الأحوال مستعملة في ظواهرها، بل تكون مؤولة،

وعلى ذلك يكون ابن تيمية إن قصد منها عدم المدلول اللغوي المتبادر منها قد فر من التأويل ليقع في تأويل آخر، وفر من المجاز إلى المجاز.

ثم ما المآل والهدف من التفسير الظاهري؟ أيؤدي إلى معرفة حقيقة أم لا يؤدي إلا إلى متاهات أخرى، إنه يقول: إن الحقيقة غير معروفة؛ فيقول: إن الله له وجه غير معروف الماهية، ويد غير معروفة، وقدم غير معروفة إلى آخر ما يجرنا رضي الله عنه من إثبات ما ليس بمعروف.

مع أننا إذا فسرنا تلك الظواهر بتفسيرات لا تجعلنا نحيلها على مجهولات، يكون ذلك التفسير أحرى بالقبول، ما دامت اللغة تتسع له، وما دام المجاز بيناً فيها، كتفسير اليد بمعنى القوة أو النعمة والنزول بفيوض النعم الإلهية... إلخ.

ولا يعترض بأن ذلك ليس فيه أخذ بالظاهر، لأن الذي اختاره أيضاً ليس فيه أخذ بالظاهر[1].

---

(١) ينظر: ابن تيمية للشيخ أبي زهرة ص (٢٣٤).

٣- وما الدليل على أنها أي هذه الصفات حقيقة، كما يدعي ابن تيمية؟

والجواب: القول بمعناها الحقيقي على وجه يليق بالله خطأ من حيث اللفظ والمعنى، أما من حيث اللفظ فلأن السلف المتمسح بهم ابن تيمية لم يأتوا بكلمة حقيقية، وهذا باب دقيق يجب التقيد فيه بالعبارة المنقولة تماماً، وأما من حيث المعنى، فلأن قوله (حقيقية) يفيد التشبيه، وقولهم على وجه يليق بذاته تعالى ينافي ذلك، فصارت العبارة متناقضة موهمة.

٤- ثم ابن تيمية، وهو يقرر نفي التشبيه والتجسيم عن مذهبه الذي هو مذهب السلف في اعتقاده، نراه يثبت الفوقية، وأن الله فوق، ويستدل على ذلك بظاهر النصوص، ويقول في ذلك:

«كتاب الله ﷻ من أوله إلى آخره، وسنة رسوله ﷺ من أولها إلى آخرها، ثم عامة كلام الصحابة رضي الله عنهم والتابعين ثم كلام سائر الأئمة مملوءة بما هو إما نص، وإما ظاهر في أن الله سبحانه وتعالى فوق كل شيء، وأنه فوق العرش، وأنه فوق السماء...

إلى أن يقول: وليس في كتاب الله ﷻ ولا في سنة رسوله ﷺ، ولا عن أحد من سلف الأمة، ولا من الصحابة والتابعين، ولا عن الأئمة الذين أدركوا زمن الأهواء والاختلاف حرف واحد يخالف ذلك

نصاً ولا ظاهراً، ولم يقل أحد منهم أن الله ليس في السماء، ولا أنه في كل مكان، ولا أن جميع الأمكنة بالنسبة إليه سواء، ولا أنه داخل العالم ولا خارجه، ولا متصل ولا منفصل، ولا أنه لا تجوز الإشارة الحسية إليه بالأصابع ونحوها»[1].

ويعلق شيخ أشياخنا العلامة الفقيه أبو زهرة على كلام ابن تيمية هذا بقوله:

«لا تتسع عقولنا لإدراك الجمع بين الإشارة الحسية بالأصابع، والإقرار بأنه في السماء، وأنه يستوي على العرش، وبين التنزيه المطلق عن الجسمية والمشابهة للحوادث، وإذا كان ابن تيمية قد اتسع عقله للجمع بين الإشارة الحسية وعدم الحلول في مكان أو التنزيه المطلق، فعقول الناس لا تصل إلى سعة أفقه إن كان كلامه مستقيماً»[2].

٥- ابن تيمية في تمسكه بقاعدة الأخذ بالظاهر في باب الاعتقاد، ينكر التأويل بمعنى صرف اللفظ من المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح بدليل.

---

(١) ينظر: الحموية الكبرى ص (٤١٩).

(٢) ينظر: ابن تيمية للشيخ أبي زهرة ص (٢٢٧-٢٢٨).

فهل يوافق المنطق والعلم على شيء من هذه التصورات كلها؟

أولاً: تعريف التأويل، هذا اصطلاح الأصوليين، وليس الاصطلاح من الابتداع في شيء.

ثانياً: إذا كان الصرف عن المعنى الراجح إلى المرجوح لقرينة، فلماذا يكون تحريفاً للكلم عن مواضعه؟ وما معنى القرينة إذن؟ بل عدم الصرف ـ والحالة هذه ـ يكون تحريفاً للكلم عن مواضعه، نعم صرف اللفظ عن ظاهره، لا لقرينة تأويل فاسد، وتحريف للكلم عن مواضعه. قال تاج الدين السبكي في كتابه «جمع الجوامع»:

«الظاهر ما دل دلالة ظنية، والتأويل حمل الظاهر على المحتمل المرجوح، فإن حمل لدليل فصحيح، أو لما يظن دليلاً ففاسد، أو لا لشيء فلعب لا تأويل».

ومما لا ريب فيه أن طريق التأويل في مذهب الأشاعرة أهل السنة هو من التأويل لدليل.

وإنه لعجيب من ابن تيمية وشيعته أن يرجوا قاعدة الأخذ بالظواهر إلى باب الاعتقاد ويقفون بالمرصاد ضد الذين يؤولون تلك النصوص

الموهمة، أو على حد تعبيره يفسرونها تفسيراً مجازياً باعتبار معنى (في السماء) هو العلو المعنوي، ثم لا ينتبهون إلى أنهم يعتبرون كل الأسماء الواردة في نعيم الجنة مجازية، فلئن كان يجري المجاز ويقبله في هذا المقام، أفلا يكون من السائغ إجراء المجاز فيما يتعلق بالذات الأقدس حتى تبعد عن كل نطاق الجسمية ومسارب الشك إلى النفس.

فإن قيل: إنه كان في مقام الأسماء الواردة في نعيم الجنة متبعاً لما يجيء في النصوص، وليس محكماً للعقل المجرد في الشرع المحكم، فإنه قد ورد عن النبي ﷺ حكاية عن ربه أنه سبحانه وتعالى قال:

«أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت...».

ونقل عن ابن عباس أنه قال:

«ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء» فكان النص موجباً لإعمال المجاز، وأما في مقام الصفات فلم يرد عن الصحابة والتابعين نص لصرف اللفظ من الحقيقة إلى المجاز، ولو قلنا إن العقل هو الذي يفيد، لكان ذلك سيطرة للعقل على نصوص الشرع[1].

---

(١) ينظر: المرجع السابق ص (٢٢٨).

ولكننا نرى أن الصحابة إذا كان قد سكتوا في هذا الأمر فلم ينقل عنهم نفي للتأويل وإن كانت العبارات المروية تدل على التفويض فليس في العبارات المروية إقرار للجهة كما أن النصوص التي ساقها ابن تيمية المجاز فيها واضح كأنه الحقيقة مثل: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ٣٥/ ١٠].



[المجاز عند ابن تيمية]

وبعد هذا كله نقول: ما دفاع ابن تيمية عن مذهبه حيال مكابرته هذه في إنكار المجاز في نصوص الشرع.

إن دفاعه يتمثل في حجتين اثنتين:

الحجة الأولى: سلف الأمة، وهم خيرتها لم يجنحوا إلى أي تأويل تفصيلي، ولم يزيدوا على أن أثبتوا الله تعالى ما أثبته لنفسه.

الحجة الثانية: أن اقتحام المجاز والاستعارة في نصوص الصفات لا يعدو كونه لوناً من ألوان التعطيل.

إن مهمتنا هنا أن نتساءل ـ في موضوعية مطلقة ـ أصحيح أن السلف الصالح لم يجنح إلى أي تأويل تفصيلي؟ وعلى فرض ذلك أصحيح أن تأويل هذه الصفات بما يتفق وأصول الدلالات اللغوية نوع من التعطيل؟



ونبدأ بنقض الحجة الأولى:

فنقول:

١ ـ إن الصحابة على فرض أنهم قد سكتوا في هذا الأمر، لكن لم ينقل عنهم نفي للتأويل، والحجة في النفي لا في السكوت، إذ لا ينسب إلى ساكت قول. وعلى ما سبق بيانه فإذا كانت العبارات المروية تدل على التفويض، فليس في العبارات المروية إقرار للجهة.

٢ ـ ما أكثر من ذهب من علماء السلف إلى التأويل التفصيلي في نصوص الصفات. من ذلك ما صح من تأويل الإمام أحمد (جاء) في قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٨٩/ ٢٢] بمعنى وجاء أمر ربك، كما قال تعالى: ﴿أَوۡ يَأۡتِيَ أَمۡرُ رَبِّكَ﴾ [النحل: ١٦/ ٣٣][١].

ومن ذلك قول رسول الله ﷺ: «لقد ضحك الله الليلة من فعالكما» في حديث طويل تضمن قصة الأنصاري الذي أكرم مثوى ضيف رسول الله ﷺ وبات هو وزوجته طاويين، وقد أخرجه البخاري

(١) ينظر: الأسماء والصفات ص (٢٩٢)، مع تعليق الإمام العلامة الشيخ محمد زاهد الكوثري.

ومسلم، كل منهما عن طريق. فقد أول البخاري الضحك بالرحمة [1].

وأول ابن عباس قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٦٨/ ٤٢] فقال: يكشف عن شدة، نقل ذلك عنه بسند صحيح ابن حجر في فتح الباري، والطبري في تفسيره [2].

وكذلك نجدهم أولوا (المعية) مثل قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٥٧/ ٤] فالمأثور عن مفسري السلف: أن معناها: هو معكم بعلمه وإحاطته، وهذه هي المعية العامة.

وأما المعية الخاصة، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوا وَّالَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٦/ ١٢٨] فمعناها التأييد والعون من الله.

وهذا ما قرره ابن تيمية نفسه، وإن كان لا يسميه تأويلاً [3].

ومن ذلك أيضاً ما نقله الإمام البيهقي في الأسماء والصفات عن حماد بن زيد، من تأويله لنزول الله تعالى إلى السماء الدنيا الوارد في

---

(١) ينظر: فتح الباري (٧/ ٨٢)، والأسماء والصفات (٧٠).

(٢) جامع البيان (٢٩/ ٣٨)، وفتح الباري (١٣/ ٤٢٨).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٢١-٢٣).

أحاديث النزول، بإقباله ﷻ إلى عباده[1].

ومن ذلك ما ذكره ابن حجر في الفتح، والبغوي في تفسيره عن عبد الله بن عباس وأكثر المفسرين أنهم تأولوا (استوى) في قوله عز وجل: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٢٠/ ٥] بمعنى ارتفع. ومثله ما ذكره ابن حجر عن ابن بطال من كلام طويل عن معنى الاستواء في الآية المذكورة، إلى أن قال: «... أما تفسير (استوى): علا فهو صحيح، وهو المذهب الحق وقول أهل السنة»[2].

ومن ذلك ما ذكره ابن تيمية نفسه عن جعفر الصادق رضي الله عنه، من تأويله (الوجه) في قوله: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾ [القصص: ٢٨/ ٨٨]. وما رواه الضحاك من تأويله (الوجه) بذات الله. أما هو ـ أي ابن تيمية ـ فقد رجح أن يؤول (الوجه) بمعنى الجهة.. ثم قال: وهكذا قال جمهور السلف.

---

(١) ينظر: الأسماء والصفات (٤٥٦).

(٢) ينظر: فتح الباري (١٣/ ٣١٥)، وتفسير البغوي عند قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥].

وبعـد، فهـذه طائفـة مـن النـصوص الـواردة في مـسألة الأسـماء والصفات قد تأولها كثير من رجال السلف تأويلاً تفصيلياً.

۞ ۞ ۞ ۞

أما نقض الحجة الثانية :

وهي أن التأويل لون من التعطيل، فلا جرم أن الأمـر لـيس عـلى هذا المنوال البتة.

كيف، ولو تنبه هؤلاء التميميون، إلى ما ذكرناه آنفاً من تـأويلات السلف التفصيلية، إذن لعلموا بطلان دعواهم هذه.

فإذا سلمنا أن هذه التـأويلات غـير واردة ولا واقعـة مـن سـلفنا الصالح رضوان الله عليهم فإن ذلك لا يكون حجة على منع التأويـل وتجريمه على ما سبق بيانه.

يقول شيخنا العلامة الدكتور البوطي حفظه الله مبيناً علل إحجام السلف عن التأويل:

«منها التهيب من الخوض فيما لا يرون مـن أنفـسهم القـدرة عـلى الخوض فيه، مع العلم بأن موجب هذا التهيب قـد لا يكـون جهالـة

ولا عجزاً في الملكة العلمية، وإنما هو على الأرجح وفي الأغلب من آثار فرط مخافة الله وجلاله في القلب.

ومنها الظرف المحيط بهم والحالة التي كانوا عليها، فإنهم لم يكونوا يجدون من حولهم ما يدعوهم على أن يقتحموا هذه المخاطر ويوجعوا رؤوسهم بما لهم عنه بد وغنى.

ومنها الانطلاق من موقف اجتهادي لا يلزم غيرهم، لاسيما الذين يتمتعون بملكة علمية تؤهلهم للنظر والاجتهاد، ونحن من يرى أن مذهب الصحابي ليس حجة بحد ذاته، فكيف بمذاهب التابعين وتابعيهم؟

فإذا كانت هذه الأسباب كلها محتملة، فإن الاحتجاج بموقفهم اعتماداً على احتمال وجود سبب آخر هو حرمة التأويل ووجوب الوقوف عند ظاهر الصفات، هذا الاحتجاج يصبح باطلاً لا وجه له لأنه اعتماد على دليل أعم من المدعى. ومن المعلوم أن قيام الاحتمال يسقط الاستدلال...

ثم يقول: فالاجتهاد في تأويل هذه الكلمات ضمن الدلالة اللغوية

وأصولها، وضمن ما تقتضيه كليات العقيدة الإسلامية ومبادئها المتفق عليها عند أهل السنة والجماعة اجتهاد مقبول»[1].

والعجب كل العجب أن ابن تيمية يصر على التوكيد بأن ما يقوله في هذه المسألة هو رأي السلف، وأنه في ذلك متبع لا مبتدع.

ونحن نقول له: هل العبارات المروية عن السلف صريحة في إثبات جهة العلو والاستواء بمعنى من جنس معنى الجلوس، إن العبارات المروية عنهم هي إلى التفويض أقرب منها إلى التفسير. ودونك العبارة المأثورة عن الإمام مالك رحمه الله:

«**الاستواء معلوم والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة**». إن العبارات بفحواها ومعناها لا تدل على أن الاستواء من جنس الجلوس الذي نعلمه، إنه بلا شك معلوم بالذكر في القرآن، والإيمان بما جاء بالقرآن واجب، ولكنه بعد ذلك نهى عن السؤال عنه، واعتبره بدعة؛ أليست الكلمة في ذاتها دالة على التوقف

(١) ينظر: السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي ص (١٣٨).

لا على النص، وإن ابن الجوزي يحكي عن السلف التوقف، ولا يحكي عنهم البت بقول في الموضوع، ويعتبر الإمام أحمد متوقفاً.

وإنه قد روى أن الإمام أحمد رضي الله عنه لما سئل عن أحاديث النزول والرؤية ووضع القدم قال: «نؤمن بها ونصدق بها، ولا كيف ولا معنى»، ولقد روى الخلال في مسنده عن الإمام أحمد أنهم سألوه عن الاستواء فقال: «استوى على العرش كيف شاء وكما شاء بلا حد ولا صفة يبلغها واصف» وهذا تفويض وتنزيه، وليس فيه تخريج اللفظ على الظاهر ولا غير الظاهر.

بل إنه قد روى حنبل ابن أخي الإمام أحمد أنه سمعه يقول: «احتجوا علي يوم المناظرة، فقالوا: تجيء يوم القيامة سورة البقرة، وتجيء سورة تبارك، قال: قلت لهم إنما هو الثواب، قال الله جل ذكره: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر: ٨٩/ ٢٢] وإنما تأتي قدرته» وهذا بلا شك تفسير للمجيء بمجاز الحذف وهو ظاهر، ولكن ابن تيمية رضي الله عنه يقول المجيء مجيء الله!!.

[بعض المسائل
التي استحدثها الإمام ابن تيمية في العقيدة]

الآن، وفي خاتمة هذه المسألة، ينبغي أن أعود، فألفت النظر إلى أنني لم أكن معنياً في هذه الورقة البحثية، بمناقشة ابن تيمية في كل ما ذكره في المسائل الاعتقادية وجادل عنه شيعته من بعده، إذ شرح ذلك يطول، ولكن الهدف الذي تدور عليه هذه الورقة البحثية إنما هو التنبيه إلى أن الشيخ ابن تيمية رحمه الله استحدث مسائل في أصول الدين، لا عهد للسلف الصالح بها، من ذلك ما ذكرناه آنفاً في مسألة الصفات، ومن ذلك أيضاً ما أذكره في السطور التالية مما يؤكد هذه الحقيقة.

١ - يقول في «الأجوبة المصرية»: «إن الله يقبض السماوات والأرض باليدين اللتين هما اليدان».

قلت: فما يجدي بعد هذا التصريح أن يسمي اليد صفة، وذلك لأنه حمل القبض على القبض الحسي، وذلك من لوازم الجارحة.

٢ - إثابته ودفاعه عن بعض الآثار التي فيها القول عن الله تبارك وتعالى بأنه

«أبدى عن بعضه» وادعاؤه أن لفظ «البعض» نطق به الصحابة والتابعون ذاكرين وآثرين، ثم ذكر أثراً في ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: إذا أراد الله أن يخوف عباده أبدى عن بعضه للأرض فعند ذلك تزلزل، وإذا أراد أن يدمدم على قوم تجلى لها[1].

«ومن العجيب الغريب أنه ينقل مع الإقرار قول القاضي أبي يعلى: أن قول القائل عن الله تبارك وتعالى: «أبدى بعضه» هو على ظاهره، وأنه راجع إلى الذات وأنه لا يمتنع إطلاق هذه الصفة على وجه لا يفضي إلى التجزئة والتبعيض!!.

● أقول: إن من العجب إثبات البعضية عن الله بأثر في سنده مقال، وعلى فرض صحته فهو قول صحابي أو تابعي.

والأعجب من هذا أن نرى ابن تيمية يثبت مع الإقرار قول أبي يعلى رغم ما فيه من اضطراب وتناقض ظاهر.

«أبدى عن بعضه، ولا يؤدي إلى التبعيض».

---

(١) ينظر التسعينية ص (٧٢).

٣- قوله: «بأن الله يقعد نبيه معه على العرش» وذكر الأثر الوارد في ذلك عن مجاهد[1].

يقول العلامة الشيخ محمد زاهد الكوثري رحمه الله في الكلام على هذا التفسير:

روي عنه ـ أي عن مجاهد ـ بطرق ضعيفة، وتفسيره بالشفاعة متواتر معنًى عن النبي ﷺ فأنى يناهضه قول التابعي على تقدير ثبوته عنه.

ومن يقول إن الله سبحانه قد أخلى مكاناً للنبي ﷺ في عرشه فيقعده عليه في جنب ذاته فلا نشك في زيغه وضلاله واختلال عقله، رغم تقول جماعة البربهارية والحشوية، وكم آذوا ابن جرير حتى أدخل في تفسيره بعض شيء من ذلك مع أنه القائل:

سبحان من ليس له أنيس ولا له في عرشه جليس

ولو ورد مثل ذلك بسند صحيح لرد وعد أن هذا سند مركب،

---

(١) التسعينية ص (٧٣)، ومجموع الفتاوى (٤/ ٣٧٤).

فكيف وهو لم يرفع إلى النبيﷺ أصلاً، بل نسب إلى مجاهد بن جبر. نعم لا مانع من أن يكون الله سبحانه يقعده على عرش أعده لرسولهﷺ في القيامة إظهاراً لمنزلته لا أنه يقعد ويقعده في جنبه تعالى الله عن ذلك. إذ هو محال يرد بمثله خبر الآحاد على تقدير وروده مرفوعاً، فكيف ولم يرد ذلك في المرفوع، حتى قال الذهبي: لم يثبت في قعود نبيناﷺ على العرش نص، بل في الباب حديث واه. وقال أيضاً، ويروى مرفوعاً وهو باطل.

فما ذكره ابن عطية من التأويل وسايره الآلوسي فليس في محله لأن أصحاب الاستقراء لم يجدوه مرفوعاً حتى نحتاج إلى محاولة التأويل بما يمجه الذوق ومن ظن أنه يوجد في مسند الفردوس ما يصح في ذلك، لم يعرف الديلمي ولا مسنده وأرسل الكلام جزافاً. جزى الله الواحدي خيراً حيث رد تلك الأخلوقة رداً مشبعاً وكذا ابن المعلم القرشي، وأما ما يروى عن أبي داود أنه قال: من أنكر هذا الحديث فهو عندنا متهم. فبطريق النقاش صاحب شفاء الصدور وهو كذاب عند أهل النقد، وقال ابن عبد البر: إن لمجاهد قولين مهجورين عند أهل

العلم، أحدهما تأويل المقام المحمود بهذا الإجلاس، والثاني تأويل ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٧٥/ ٢٣] بانتظار الثواب. وفتنة محمد البربهاري ببغداد في الإقعاد وصمة عار يأبى أهل الدين أن يميلوا إليها لاستحالة ذلك وتضافر الأدلة على تفسير المقام المحمود بالشفاعة وإنما هذه الأسطورة تسربت إلى معتقد الحشوية من قول بعض النصارى بأن عيسى عليه السلام رفع إلى السماء وقعد في جنب أبيه، تعالى الله عن ذلك فحاولوا أن يجعلوا النبي ﷺ مثل ما جعله النصارى لعيسى عليه السلام كسابقة لهم، تعالى الله عن ذلك، فعليك أن تتهم من يقول إني أتهم من ينفي حديث الإقعاد في جنب الله عز وجل[1].

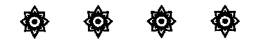
٤ ـ ما جاء في تعليقه على مراتب الإجماع لابن حزم من القول بالقدم النوعي للعالم، ودفاعه عن القائلين به.

وقد استشنع الحافظ ابن حجر رحمه الله هذا التصرف الذي لا مسوغ له من ابن تيمية.

---

(١) السيف الصقيل ص (١٢٨) وما بعدها.

قال في فتح الباري ما نصه: «تقدم في بدء الخلق بلفظ: «ولم يكن شيء غيره»، وفي رواية أبي معاوية: «كان الله قبل كل شيء»، فهو بمعنى كان ولا شيء معه، وهي أصرح في الرد على من أثبت حوادث لا أول لها من رواية الباب، وهي من مستشنع المسائل المنسوبة إلى ابن تيمية. ووقفت في كلام له على هذا الحديث يرجح الرواية التي في هذا الباب على غيرها، مع أن قضية الجمع بين الروايتين تقتضي حمل هذه على التي في بدء الخلق لا العكس. والجمع مقدم على الترجيح بالاتفاق»[1].



(١) ينظر: فتح الباري (١٣/ ٣١٨-٣١٩).

قلت: عقيدة أهل السنة والجماعة المنبثقة من القرآن والحديث، وكليات الاعتقاد المجمع عليها أن الله هو القديم بلا ابتداء وحده لا شريك له، وقد كان ولم يكن معه موجود، لا قبله ولا غيره ثم خلق ما شاء من المخلوقات مادتها وصورتها خلق ابتداء من عدم، ومن دون سبق أصل، خلق ذلك سبحانه وتعالى بإرادته واختياره لا بإيجاب ولا بوجوب عليه سبحانه.



[كلمة الختام]

وأخيراً: أعتقد أن كل من تحرر من سلطان العصبية وحب الانتصار للذات، يدرك تماماً أن هذه المسائل التي قالها الشيخ ابن تيمية رحمه الله لم يقل بها السلف الصالح، فضلاً عن مخالفتها لصريح العقل، ولصحيح النقل.

والله هو ولي التوفيق، وهو ﷻ من وراء القصد وصلى الله على سيد الخلق وحبيب الحق، سيدنا محمد، وعلى آله وصحابته الغر الميامين وآخر دعوانا الحمد لله رب العالمين.



فهرس المراجع

- الأسماء و الصفات ـ الإمام البيهقي ـ تحقيق العلامة الكوثري
- الإمام أبو الحسن الأشعري ـ بحث للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي
- ابن تيمية ـ للعلامة محمد أبو زهرة
- إشارات المرام من عبارات الإمام ـ للعلامة البياضي
- الإكليل في المتشابه و التأويل ـ الإمام ابن تيمية
- البراهين الساطعة ـ العلامة سلامة العزامي
- تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام الأشعري ـ الإمام ابن عساكر ـ تحقيق الإمام الكوثري
- تفسير البغوي ـ للإمام البغوي
- جامع البيان في تفسير القرآن ـ للإمام الطبري
- السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل ـ الإمام التقي السبكي ـ تحقيق العلامة الكوثري
- السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي ـ للعلامة البوطي
- شرح الإمام النووي على صحيح الإمام مسلم

- الدخيل في التفسير - للعلامة إبراهيم خليفة
- روح المعاني - للإمام الألوسي
- الفتاوى التسعينية - للإمام ابن تيمية
- الفتاوى الحموية - للإمام ابن تيمية
- الفتاوى الصفدية - للإمام ابن تيمية
- فتح الباري شرح صحيح البخاري - الإمام ابن حجر العسقلاني
- اللامذهبية أخطر بدعة تهدد العالم الإسلامي - العلامة البوطي
- مجموع الفتاوى - الإمام ابن تيمية
- منهاج السنة - الإمام ابن تيمية
- موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول - الإمام ابن تيمية
- نقد مراتب الإجماع - الإمام ابن تيمية



السيرة الذاتية للمؤلف

الأستاذ الدكتور **محمد سالم أبو عاصي**.

من مواليد مصر عام ١٩٦٢م.

حائز على إجازة (ليسانس) من كلية أصول الدين ـ جامعة الأزهـر ـ القاهرة ١٩٨٦م.

ماجستير من كلية أصول الدين - جامعة الأزهر ١٩٩٠م.

دكتوراه من كلية أصول الدين - جامعة الأزهر بمرتبة الشرف الأولى مع التوصية بطباعة الرسالة ١٩٩٣م.

عمل كمدرس مساعد بكلية أصول الـدين جامعـة الأزهـر القـاهرة ١٩٩٢م-١٩٩٤م.

أستاذ مدرس في كلية أصول الـدين جامعـة الأزهـر القـاهرة ١٩٩٤م-١٩٩٩م.

مدرس بكلية الشريعة والقانون بمسقط - سلطنة عمان -١٩٩٧م.

أستاذ مساعد ـ مـشارك ـ بكليـة أصـول الـدين بالقـاهرة والـشريعة والقانون بمسقط ١٩٩٩م.

رئيس قسم أصول الدين بكلية الـشريعة والقـانون بمـسقط -١٩٩٩- ٢٠٠٣م.

أستاذ بكلية أصول الدين – جامعة الأزهر بالقاهرة ٢٢/ ٨/ ٢٠٠٤م.

أستاذ بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة قطر .

أستاذ زائر بالجامعة الإسلامية العالمية بالهند ٢٠٠٢م.

عضو لجنة الندوات العلمية بكليتي أصول الدين ـ القاهرة ـ والشريعة والقانون بمسقط ١٩٩٩م-٢٠٠٣م.

عضو لجنة البحث العلمي بكلية الشريعة والقانون بمسقط ١٩٩٩م – ٢٠٠٣م.

عضو لجنة الشريعة – بمجمع اللغة العربية بالقاهرة بجمهورية مصر العربية.

عضو لجنة موسوعة الفرق الإسلامية بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية،

عضو لجنة الندوات بقسم أصول الدين – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة قطر- ١١/ ٩/ ٢٠٠٦ حتى الآن.

له العديد من المؤلفات والأبحاث العلمية المحكمة منها :

تفسير آيات الشرط في القرآن الكريم

التعليل في القرآن والسنة

دعوى تاريخية النص القرآني : تحليل وتعقيب (حولية كلية أصول

الدين بالقاهرة ١٩٩٩م) .

دعوى القرآن إلى العقيدة (حولية كلية أصول الدين القاهرة – ٢٠٠١م).

مقالتان في التأويل معالم المنهج، ورصد الإنحراف

أسباب النزول تحديد مفاهيم ورد شبهات

أوراق أصولية

بعض أفكار ابن تيمية في العقيدة عرض و تحليل

كما أنه شارك في عدد من الندوات والمؤتمرات العلمية بمصر وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة و سورية ولبنان وماليزيا وغيرها.

وله عدد من المقالات في بعض الصحف والمجلات العربية وبعض التسجيلات الإذاعية والتليفزيونية بمصر وسلطنة عمان.

نشط لطلب العلم منذ صغره، فقرأ على كثير من كبار علماء الأزهر قراءة حرة خارج الدراسة النظامية من عيون كتب التراث، وأجازه كثيرون منهم:

- الإمام الرائد محمد زكي الدين إبراهيم
- الشيخ العلامة أحمد فهمي أبو سنة أستاذ علم أصول الفقه بكلية الشريعة
- الشيخ عبد العال عطوة أستاذ الفقه الحنفي بكلية الشريعة

- الشيخ عبد الجليل القرنشاوي أستاذ الأصول بكلية الشريعة
- الشيخ أحمد الكحيل أستاذ النحو والصرف بالأزهر
- الشيخ محمد أبو النور زهير أستاذ الأصول
- الشيخ مصطفى عمران أستاذ علم الكلام والمنطق والمعقولات بالأزهر
- الشيخ إبراهيم خليفة أستاذ التفسير بالأزهر
- الأستاذ الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي
- الشيخ الإمام محمد الغزالي
- الاستاذ الدكتور نور الدين عتر

وغيرهم كثيرون، ويهتم الأستاذ الدكتور محمد سالم أبو عاصي بالعمل على نهضة التعليم الشرعي في العالم الإسلامي، فهو مع تدريسه بالجامعات العربية المختلفة، وحضوره المؤتمرات العلمية، يهتم بالتدريس الحر في المرابع العلمية المختلفة، لاسيما الجامع الأزهر الشريف، فدرس فيه كتباً عديدة منها:

- نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للحافظ ابن حجر العسقلاني
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب للعلامة جمال الدين ابن هشام المصري
- شرح السلم المنورق في علم المنطق للعلامة الأخضري

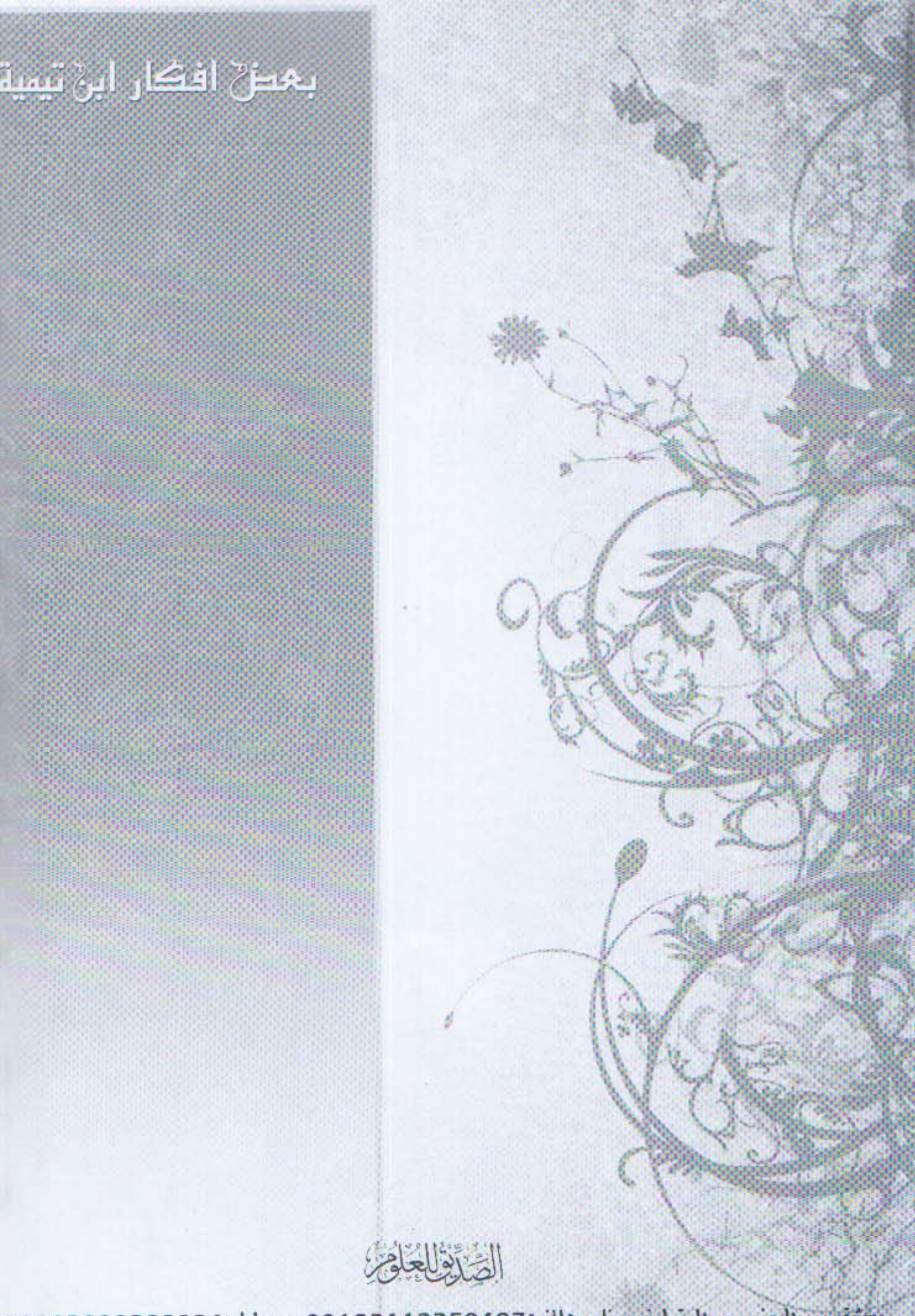
- شرح الخريدة البهية في العقيدة للشيخ الدردير
- اللباب في شرح الكتاب في الفقه الحنفي
- شرح مختصر المنار في أصول الفقه
- شرح كتاب اللامذهبية للدكتور البوطي

وغير ذلك من كتب التراث والمعاصرين التي تساهم في تخريج طلاب العلم على خير ما يكون.



فهرس الموضوعات





دمشق - حلبوني - جادة ابن سينا - هاتف:00693112259497-موبايل:00963988288934
E-mail:deraryhya@hotmail.com
﴿ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية ﴾